

اتهام المخابرات الاميركية والاسرائيلية بتدبير الحادث .

ولكن هذه الاحسداث الفلسطينية المتوترة لعبت دوراً ايجابياً في تكثيف حوار الوحدة الوطنية الفلسطينية ، وبعد ان قدمت خمس منظمات (جبهة الرفض والجبهة الديمقراطية) مذكرة الى حركة فتح ، عكفت فتح على اعداد رد على هذه المذكرة اسفر عن مشروع للوحدة الوطنية قدم الى كافة الفصائل الفدائية ، والسى اعضاء المجلس المركزي الفلسطيني (٨/٩) .

وقد استند مشروع حركة فتح من الناحية الفلسطينية الى بندين :

اولا : الوحدة العسكرية ، وتبني مشروع فتح في هذا المجال قرارات اللجنة العسكرية للدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني . وهي قرارات تدعو الى :

١ - توحيد القوات المقاتلة لجميع فصائل الثورة الفلسطينية ، بما في ذلك الكفاح المسلح الفلسطيني وقوات المليشيا وجيش التحرير الفلسطيني ، في قوات تسمى « الجيش والقوات المسلحة للثورة الفلسطينية » .

٢ - يتكون هذا الجيش من قوات نظامية وشبه نظامية ومليشيا .

٣ - يكون رئيس اللجنة التنفيذية هو القائد الاعلى لهذه القوات .

٤ - يتشكل مجلس عسكري اعلى برئاسة رئيس اللجنة التنفيذية ، يضم قادة المنظمات العسكريين ، والقائد العام ، وقادة القوات الثلاث النظامية وشبه النظامية وقوات المليشيا .

ثانيا : اللجنة التنفيذية ، ويقترح مشروع فتح الاتفاق بين الفصائل على

فلسطيني بالحادث « (٨/١٣) ، ثم اصدرت بيانا اخر (٨/١٤) نفت فيه « بان يكون اي طرف فلسطيني وخاصة فتح وراء العملية » ، واجرى طلعت يعقوب الامين العام للجبهة مقابلة تلفزيونية اعلن فيها « ان هذه العملية نظمتها قوى من خارج المقاومة » . وادلى يعقوب بتصريح اخر (٨/١٥) نفي فيه اي علاقة لسوريا بالحادث . وكانت اذاعة الكتائب قد نقلت عن بعض وكالات الانباء ان تنظيم الجبهة الشعبية - القيادة العامة هو الذي نفذ حادث المبنى ، ولكن القيادة العامة سارعت الى تكذيب هذه الانباء (٨/١٤) وقالت في تصريح رسمي « ان لنا بين الضحايا رفاقا

وعائلات رفاق » ، وساهمت هذه المواقف مجتمعة ، وخاصة مواقف « جبهة التحرير الفلسطينية » في تقليص تفاعلات الحادث ، ومنع اي طرف من استغلاله ضد المقاومة رغم الالام التي انطوى عليها . وكان صائب سلام قد اصدر فور الحادث بيانا دعا فيه الى « جعل بيروت وضواحيها مدينة خالية من الذخائر والاسلحة والمسلحين لدرء اخطار مثل هذه الفاجعة ، محاولا الايحاء بان سبب الحادث انفجار مخزن ذخيرة لجبهة التحرير الفلسطينية في المبنى ، ولكن الجبهة سارعت مرة ثانية الى اصدار بيان (٨/١٥) ينفي وجود اي مخزن للذخيرة في المبنى .

وكانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير قد اجتمعت فور الانفجار واتخذت تدابير لمنع تكرار مثل هذا الحادث ، وشكلت لجنة فنية للتحقيق تضم عناصر من جبهة التحرير وفتح والكفاح المسلح الفلسطيني ، ولكن اللجنة لم تستطع البدء بالتحقيق الا بعد ازالة انقاض المبنى ، ولم يصدر اثناء ذلك اي اتهام لاي جهة بتدبير الحادث باستثناء ما اعلنته صحيفة « فلسطين الثورة » من